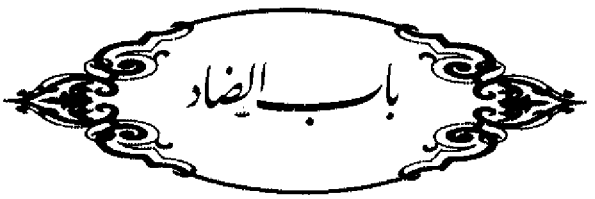

□ ض (الضاد)

النـطق بالضـاد: الضـاد في الفصحى صوت يمكن النـطق به بأن تبـدأ بالضـادّ الحـديثـة كمـا ينطق بها في مصر، وتنتهي بالظاء. فالضاد في الفصحى مرحلة وسطى، فيهـا شيء من شدة الضاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظاء العربية. وتعدّ من الحروف الـرخـوة. ومخـرجهـا عن يسـار الفم عنـد بعضهم، وبعضهم يخـرجها عن يمين الفم وبعضهم يُخرجها من جانبي الفَم.

وقد تطورت الضاد في النطق الحديث حتى أصبحت تنطق بطريقتين: الأولى ـ في مصر [والشام وبعض البلاد العربية الأخرى] ينطق بها كالدال، سوى أن الضاد من أحرف الإطبـاق. والثـانية ـ في العراق وعند بعض أهـل البـادية انحـرفت فيهـا الضاد إلى أن أصبحت أميل إلى الـظاء. بل إن بعضهم ينطقها ظاءًا. ولعسر نطق غير العربيّ بالضاد الـفـصـحى سميت العـربية لغـة الضـاد (الأصوات اللغوية/ ٥٠).

أقول: لقد سمعت الضاد الفصحى في أواسط نجد كثيرًا. وأما الذين ينطقونها ظاءًا فكثيرٌ أيضًا. اهـ.

□ الضِّدّ

ر: التضادّ.

□ الضرب

(عـروض) الضرب هو التفعيلة الأخيرة من الشطر الثاني من البيت. ففي قول امرئ القيس:

قفـا نبـك من ذكـرى حبيبٍ ومنزل
بسقط اللوى بين الـدخول فحومَلِ

قوله: (فحومَلِ) هو الضرب.

□ الضرورة الشعرية

(نحو) قال أبو حيان: لم يفهم ابن مالك معنى قول النحـويين «يجـوز كذا وكذا في ضرورة الشعـر» فقـال في أكثر من موضع: ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكّن أن يقـول كذا وكـذا. ففـهـم من هذا أن

الضرورة عنده في اصطلاحهم هو الإلجاء للشيء.

ثم قال أبو حيان: وليس كذلك، بل الضرورة ما كان من الاستعمالات الخاصة بالنظم المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثريّ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام المنثور. ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلاّ لكان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلاّ ويمكن للشاعر أن يغيره اهـ.

وقال ابن جنّي: كما يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا (الأشباه والنظائر ١/٢٢٥).

وقد نقل الألوسي كلام أبي حيان في بيان معنى الضرورة، وردّ مذهب ابن مالك في ذلك، ثم رَجّح قول أبي حيان، وجرى عليه في كتابه (الضرائر). فالضرورة عنده ما يجوز وقوعه في الشعر مما لا يجوز في النثر.

أقول: إن لما ذهب إليه ابن مالك وجهًا بيّنًا، إذ كثير من الضرورات يكون من العسير على الشاعر الحيدة عنها، كقول حافظ إبراهيم:

وراعَ صاحبَ كسرى أن رأى عُمَرًا
بين الرعيّة عُطْلاً وهو راعيها

فصرف (عمرًا) وحقه المنع من الصرف، فلو أراد الشاعر أن يجد تركيبًا آخر يستقيم معه الوزن غير هذا لكلّف من أمره شطَطًا. فكان ارتكاب الضرورة ميسِّرًا له عمله. إلاّ أن الضرورة عندهم هي التعسّر وليس التعذّر. ثم الضرورة التي يكثر وقوعها في الشعر تصبح كأنها قياسية فيه، كصرف ما لا ينصرف، أما ما لا يكثر فيحسن بالشاعر أن لا يرتكبها إن أمكنه ذلك، كمنع المصروف من الصرف.

الغرض من ارتكاب الضرورة: إن الغرض من ارتكاب الضرورة التوسيع على الشاعر في فنّ الشعر، نظرًا لأنه كان لأهل البادية سجلُّ مفاخرهم، ولحاجتهم إليه في الغناء، وذكر ما يريدون الاحتفاظ بذكراه.

ويرى الألوسيّ أن الضرورةَ سماعيّةٌ لا يجوز إحداث أنواعٍ جديدة منها، ولكن يجوز ارتكاب ضرورةٍ مما ثبت ارتكاب شعراء العرب لنوعها.

وكلُّ ضرورة تُرتكب فلا بدّ لها من وجهٍ تخرَّج عليه، (أمّا ارتكاب الضرورة اعتباطًا دون أن تحمل على شيء آخر، أو تقاس عليه، فلا يجوز).

وتتفاوت الضرورات حُسنًا وقبحًا. فمن أحسنها صرف ما لا ينصرف. ومن أقبحها الأسماء المعدولة عن أصل وضعها بزيادة أو نقص، كقول الشاعر:

وإنّني حيثُما يَثْنِي الهوى بَصَري
وحيثُما سَلَكُوا أدنو فأنظورُ

أراد: فأنْظُر. وقول الآخر:

أُريد صلاحَها وتُريد قتْلي
وشتّا بين قتْلي والصلاحِ

أراد شتان.

ولا تنحصر الضرورات في عدد معيّن، فمنهم من جعلها عشرة، ومنهم مَنْ عدّها مئة. والذي ذكره الألوسي ١٣٥ نوعًا على وجه التقريب. منها ٣٥ نوعًا ترجع إلى الحذف و٢٠ نوعًا ترجع إلى الزيادة و٨٠ نوعًا ترجع إلى التغيير في اللفظ أو العمل أو غير ذلك من الأحكام. إلاّ أنّ بعضها لا يثبت، وبعضها يقع مثله في النثر. ولعل ما يبقى بعد هذين النوعين يكون ١٠٠ نوع أو ما يقارب ذلك (الضرائر للألوسي).

وأقول: يظهر لي أن الضرورة التي سوّغوا للشعراء ارتكابها كانت من عوامل التطوّر اللغوي في بنية الكلمة واستعمالاتها، وإن معرفة وجوه ذلك ومداه بحاجة إلى بحث مستوفٍ.

□ الضَّمّ

(نحو) الضم حالة من حالات البناء والبنية، ولا يُعبَّر بالضمّ عن الرفع عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين التعبير بالضم عن الرفع، وبالرفع عن الضمّ (التهانوي ١/١٦٢).

وتكون الضمة علامة للرفع في المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والمضارع.

(إملاء) كتابة الضمة: تكتب الضمة رأس واوٍ صغيرة فوق الحرف هكذا ـُ. وهي مأخوذة من الواو الكبيرة، لأن الضمة إذا أُشبعت صارت واوًا. (والي/ ١٩٧).

□ الضمير

الضمير اسمٌ لما وُضِع لمتكلم كأنا أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو، أو لمخاطب تارةً ولغائب أُخرى وهو: الألف، والواو، والنون، كقوما وقاما، وقوموا وقاموا، وقمن.

أقول: إن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، ويغلّب الأعرف عند الاختلاط كقولك: أنا وأنت قمنا. وأنت وهو قمتما. (ر: التغليب). اهـ.

تقسيمات الضمير: ينقسم الضمير إلى: بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت، وإلى مستتر وهو بخلافه كالمقدر في (قُمْ).

وينقسم البارز إلى: **متصل** وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلاّ، كياء ابني، وكاف أكرمك، وهاء سلنيه ويائه.

وإلى **منفصل**، وهو ما يبتدأ به ويقع بعد (إلاّ) نحو (أنا) تقول: أنا مؤمن، وما قام إلاّ أنا.

أقسام الضمير المتصل: هي ثلاثة:

١ـ ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة: التاء كقمت، والألف كقاما، والواو كقاموا، والنون كقمن، وياء المخاطبة كقومي.

٢ـ وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: ربي أكْرَمَنِي، وكاف المخاطب نحو: ﴿ما ودَّعَكَ ربُّك﴾، وهاء الغائب نحو: ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾.

٣ـ وما هو مشترك بين الثلاثة وهو (نا) خاصة، نحو: ﴿ربنا إننا سمعنا﴾.

وألفاظ الضمائر كلها مبنيّة.

الضمير المستتر: يختصُّ الاستتار بضمير الرفع.

(أقول: وليس معنى أن الضمير الذي تقديره (أنت) مثلاً، هو مستتر بحروفه هذه، بل المقصود أن معناه منويٌّ في نفس المتكلم بالكلام، ولا حروف له، وإنما يقدر بلفظ مثل ضمير الرفع المنفصل لمجرد الإفهام عنه.

وليس المستتر من قبيل المنفصل، بل هو متصل، بل هو أشد اتصالاً بعامله من الضمائر المتصلة لأنه في نفس لفظ العامل. اهـ).

وينقسم المستتر إلى: مستتر وجوبًا، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بواحد من سبعة:

١ـ بأمر الواحد كقم.

٢ـ أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم.

٣ـ أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم.

٤ـ أو بالنون كنقوم.

٥ـ أو بفعل استثناء: كخَلاَ ـ وعَدَا ـ ولا يكون، في نحو قولك: قاموا ما خلا زيدًا ـ وما عدا عمرًا ـ ولا يكون زيدًا.

٦ـ أو بأفعل في التعجب. أو بأفعل التفضيل. و(هم أحسن أثاثا).

٧ـ أو باسم فِعْلٍ غَيْرِ ماضٍ (كأوّهْ ونَزَالِ).

وإلى مستتر جوازًا، وهو ما يخلفه أحدهما، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي نحو: زيدٌ قامَ ـ وهندٌ قامت ـ وزيدٌ قائمٌ ـ أو مضروبٌ ـ أو حسنٌ، وهيهات. ألا ترى إنه يجوز: زيد قام أبوه ـ أو ما قام إلاّ هو؟ وكذا الباقي.

وقال ابن هشام: والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلاّ الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام (يعني أن الضمير المستتر استتاره واجب دائمًا، وأمّا العوامل فمنها ما يرفع مستترًا وظاهرًا، ومنها ما لا يرفع إلاّ ضميرًا مستترًا. وهو عندي أصح).

أقسام الضمير المنفصل: ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى

قسمين:

١ـ ما يختص بمحلّ الرفع وهو: أنا، وأنتَ، وهو وفروعهن ففرع (أنا) نحن، وفرع (أنتَ) أنتِ ـ وأنتما ـ وأنتم ـ وأنتنَّ وفرع (هو) هي ـ وهما ـ وهم ـ وهن.

٢ـ وما يختص بمحل النصب وهو (إيّا) مُرْدَفًا بما يدل على المعنى المراد، نحو: إيّايَ للمتكلم، وإياكَ للمخاطب، وإياهُ للغائب، وفروعها: إيانا، وإياك، وإياك وإياكما، وإياكم وإياكنّ، وإياها وإياهما، وإياهم وإياهنّ.

متى يستعمل الضمير منفصلاً ومتى يكون متصلاً: لما كان الضمير موضوعًا لاختصار الكلام، وكان الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل فلذلك كانت القاعدة أنه «**متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله**» نحو: قُمْتَ وأكرمتُكَ ـ لا يقال فيهما: قام أنا، ولا أكرمت إياك.

ومثال ما لم يتأتّ فيه الاتصال: أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: ﴿**إياكَ نَعْبُدُ**﴾، أو يلي (إلّا) نحو: ﴿**أمَرَ أن لا تعبدوا إلّا إياه**﴾. ومنه قول الشاعر:

أنا الذائدُ الحامي الذمارَ وإنما
يدافِعُ عن أحْسابِهِمْ أنا أو مِثْلي

لأنّ المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلّا أنا.

هذا وإن كانت ضمائر مختلفة كلها معمولةً لعاملٍ واحدٍ وكلها جائز الاتصال، فإن كان فيها ضمير رفعٍ وجب أن يتصلَ بالعامل مباشرة لأنه كالجزء من عاملِهِ، وأن يتأخَّرَ ضميرُ النصب عن ضمير الرفع، ويؤتى به متصلاً كذلك ومثاله: رأيتك.

وإن كان العامل عاملاً في ضميري نصب، أو ضمير جرٍّ وضمير نصب، فإن تقدم أعْرَفُهما جَازَ في الثاني أن يتّصِلَ، وجاز أن ينفصل، كقولك لصاحبك: حُبِّي إياكَ صادِقٌ، أو حُبِّيكَ صادقٌ. وكقولك للأجير: الأجرة أعطيتُكَها، أو: أعطيتك إياها.

ولا يجوز جعلهما كليهما متصلين مع تقديم غير الأعرف منهما. فلا يجوز أن تقول: الأجرةُ أعطيتهاك.

والمقصودُ بقولنا إن ضميرًا أعرَفُ من ضميرٍ، هو أن ضمير المتكلِّم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، كما تقدم.

وإن كان الضميران من نوع واحد وجب فصل المتأخّر منهما أيضًا، كقولك: طلب الأجير الأجرة فأعطيته إياها أو فأعطيتها إياه، ولا يجوز: فأعطيتهوها ولا: فأعطيتهاه.

تنبيه: يجوز في خبر كان وأخواتها إن كان ضميرًا أن يكون متصلاً وأن يكون منفصلاً. فمن الوصل الحديث: «إن يَكُنْهُ فلن تسلَّطَ عليه». ومن ورود الفصل قول الشاعر:

لئن كان إياهُ لقدْ حالَ بَعْدَنا
عن العهدِ والإنسانُ قد يتغَيَّرُ

وفصله هنا استثناءٌ من القاعدة العامة المذكورة سابقًا (التوضيح ١/ ٤٨-٥٦).

كون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد: إن كان الفاعل والمفعول لفعل واحد ضميرين لمسمًّى واحدٍ لم يَجُزْ إعمال الفعل في لفظي الضميرين: فلا يجوز أن تقول: سأُكرِمُني ولن أُهِيْنِني لأجل أحدٍ. ولكن تأتي بـ (نفس) أو ضميرها، فتضيفها إلى الضمير الثاني، فتقول: سأكرم نفسي ولن أهينها.

وهذا في كل فعل باستثناء ما يلي: رأى البصرية والقلبية والحلمية، وعَدِمَ، ووَجَد، وظنَّ وأخواتها (ر: ظن وأخواتها) تقول: رأيْتُني ولا أملك شيئًا وأراني أملِكُ كثيرًا. اهـ.

ولكن ثَمَّ مواضع وردت فيها تعدية الفعل إلى ضمير فاعله دون توسط (نفس). منها قولهم: (هوِّن عليك) وقول الله تعالى: ﴿أمسِكْ عليك زوجَك﴾ وقوله: ﴿فَصُرْهنَّ إليكَ﴾ ﴿واضْمُمْ إليك جناحك﴾. وقول الشاعر:

قَدْ بتُّ أحْـرُسُني وَحْـدي ويمنعني
صوت السبـاعِ به يَضْبَحْنَ والهـامِ

وقولهم: (دع عنك هذا).

ومذهب الأخفش في ذلك أن (على، وعن) أصبحَتْ اسمًا هي المفعول به، ومذهب ابن مالك أن كلمة (نفس) محذوفة مقدرة (المغني ١/١٢٨).

إبراز الضمير المستتر إن عاد علي غير صاحب ما استتر فيه: إن كان الوصف متحمِّلًا للضمير، وكان الوصف لغير من يرجع إليه الضمير وجب إبراز الضمير، ولا يجوز بقاؤه مستترًا، نحو: غلام زيد ضاربه هو (أي: زيد) فوجب إبراز الضمير، لأنه لو استتر لعاد على الغلام (التوضيح ١/١٠٦).

أقول: وليس هذا الحكم عندي خاصًّا بالوصف بل يكون في الفعل أيضًا، فإن كان في الحذف لَبْسٌ تأكد إبراز الضمير نحو: محمد أخوه يكرمه هو (أي: محمدٌ).

مرجع الضمير: ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يذكر له في الكلام مرجع، لأن صدور الكلام من شخص معيَّن قرينة كافية للدلالة على المقصود بقوله (أنا) وكذلك ضمير المخاطب (أنت) أما ضمير الغائب فلا يعلم المقصود به إلاّ بأن يعود إلى اسم معلوم. ويسمى ذلك الاسم (مَرْجِعَ الضمير) أو (مُفَسِّرًا للضمير).

والأصل أن يكون مرجع الضمير متقدمًا في الكلام على الضمير، كقولك: محمدٌ صلى الله عليه. ويجوز أن يكون المرجع متأخرًا في الكلام إن كانت رتبته التقديم، كقول العرب: في بيتِهِ يُؤْتى الحَكَمُ، ولا يجوز عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة إلاّ في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

جَزىَ ربُّـه عَنِّـي عَدِيَّ بنَ حاتـمٍ
جزاءَ الكِـلابِ العـاوياتِ وَقَـدْ فَعَلْ

(التوضيح ١/١١٦، ١١٧).

والمواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة ستة مواضع:

١ـ ضمير الشأن، نحو: ﴿**فاعلم أنه لا إلـه إلاّ الله**﴾.

٢ـ ضمير القصة، نحو: ﴿**فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب**﴾.

٣ـ باب نِعْمَ، نحو: (نِعْمَ امرأً أبوك).

٤ـ باب التنازع، نحو: (عرفوني وعرفت القادمين).

٥ـ بعد رُبَّ، نحو: (رُبَّهُ رجلاً).

٦ـ إبدال الظاهر من الضمير، نحو: (رأيته أخاك).

ولا يجوز في غير ذلك. (الضرائر/ ١٨٥).

(معاني) الغرض من التعريف بالإضمار: يؤتى بالضمير إما لأن المقام مقام التكلم وإما لأن المقام مقام الخطاب.

وإما لأن المقام مقام الغيبة لكون المقصود مذكورًا أو في حكم المذكور لقرينة، كقوله تعالى: ﴿**اعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾ أي: العدل، وقوله تعالى: ﴿**ولأبويه لكل واحد منهما السدس**﴾ أي: ولأبوي الميت.

وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن، وقد يترك إلى غير معين كما تقول: (فلان إن أكرمتَه أهانَك، وإن أحسنتَ إليه أساء إليك) فلا تريد مخاطبًا بعينه؛ فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم؛ أي: سوء معاملته غير مختصٍّ بواحد دون واحد. وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿**ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربِّهم**﴾. فلا تختص بها رؤية راءٍ، بل كل مَنْ يتأتّىٰ منه الرؤية داخل في هذا الخطاب. (الإيضاح ١/ ٧١-٧٣).

هذا، وإن ميزات الضمير على الاسم الظاهر ثلاث:

١ـ أنه عامل تهذيب في الأسلوب، فإنه يغني عن التكرار المستثقل. ولذلك لا يجنح إلى التكرار في الكلام البليغ إلا لمقام يقتضيه.

٢ـ أنه مكّن أهل اللغة من الافتنان بأنواع من الأساليب:

أ ـ كتنويع الضمائر للإشارة إلى معان معينة، كما في قوله تعالى: ﴿**لآكلون من شجر من زقوم. فمالئون منها البطون. فشاربون عليه من الحميم**﴾ فأرجع الضمير أولاً مؤنثًا لأنهم يأكلون من متعدد متنوع. فإذا صار في بطونهم صار شيئًا واحدًا فأعاد الضمير عليه مفردًا مذكرًا. ب ـ وكالالتفات (ر) جـ ـ وكالإيضاح بعد الإبهام كما في قوله تعالى: ﴿**فإنها لا تعمى الأبصار**﴾ د ـ وكالفصل ر: ضمير الفصل.

٣ـ أنه مكّن من اختصار الكلام وإيجازه لوضعه على أحرف قليلة، أو لأنه لا لفظ له

وهذا في حالة الضمير المستتر. ويستسهلون حذفه كما في ﴿فبشِّر عبادِ﴾ ونحو: (أنت الذي أُريدُ) (علي النجدي ناصف، في مجلة المَجْمَع ٢٠/٢٣).

(علم المعاني) **أغراض الإظهار بدل الإضمار**: قد يترك استعمال الضمير مع تقدم ذكر مرجعه، وذلك لغرض بلاغي إما لزيادة التمكين كقوله تعالى: **﴿قل هو الله أحد. الله الصمد﴾** وقوله: **﴿وبالحق أنزلناه وبالحق نزل﴾** **﴿فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا﴾** بدل: هو الصمد، وبه نزل، فأنزلنا عليهم.

وإما لتقوية داعي المأمور إلى الامتثال كقول الخلفاء ـ أمير المؤمنين يأمرك بكذا ـ وقوله تعالى: **﴿فإذا عزمت فتوكل على الله﴾**.

وإما للاستعطاف، كقوله:

إلهي عبدك العاصي أتاكا
مقرًّا بالذّنوب وقد دعاكا
فإنْ تَغْفِر فأنت لذاك أهلٌ
وإن تطردْ فمن يرحمْ سواكا

(الإيضاح ١/ ١٣٧-١٣٩).

إخلاء بعض الضمائر من معنى الاسمية:

(نحو) الواو في نحو: (أكلوني البراغيثُ) و(قاموا إخوتُك)، والألف في نحو: (قاما أَخَواك)، والنون في: (يعصرن النساء الزيت) كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث. ويجوز أن تكون أسماء ويكون (البراغيث) ونحوه مبتدأ مؤخر (الأشباه والنظائر ١/ ٢٠٤).

◻ ضمير الشأن

الغرض من الإتيان بضمير الشأن (أو ضمير القصة) أن يتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضلَ تمكُّن، وهو السرّ في التزام تقديم ضمير الشأن. قال الله تعالى: **﴿قل هو الله أحد﴾** وقال: **﴿إنه لا يفلح الكافرون﴾** وقال: **﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾** (الإيضاح ١/ ١٣٥، ١٣٦).

أقول: ويقال لهذا النوع ضمير (الشأن) إن كان لمذكر، وضمير (القصة) إن كان لمؤنث. وهو يُذكَّر أو يؤنث تبعًا للمسند إليه في جملة الخبر.

◻ ضمير الفصل

(نحو) ضمير الفَصْلِ هو ضميرٌ بصيغة الضمير المرفوع يؤتى به قبل الخبر لِيُعْلَمَ أنّ ما بعدَهُ خبرٌ لا تابع. ولهذا سُمِّيَ فَصْلاً، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع. ويسمّى عِمادًا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، ويفيد التوكيد، ويفيد أيضًا الاختصاص (القَصْرَ). نحو: **﴿وأولئك هم المفلحون﴾**.

ويشترط في ما قبله كونُه مبتدأ في الحال

ضمير الفصل

أو في الأصل، نحو: ﴿وإنّا لنحنُ الصافُّون﴾ ونحو: ﴿كنت أنت الرقيبَ عليهم﴾، ﴿تجدوه عند الله هو خيرًا﴾ ويشترط كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام كونه نكرة وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿أنْ تكونَ أمّةٌ هي أربَى من أمّةٍ﴾.

ويشترط في ما بعده أمرانِ: كونه خبرًا لمبتدإٍ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفةً أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل (ألْ) كما تقدم في (خَيْرًا) و(أقَلَّ)، وكالمضارع نحو: ﴿إنه هو يُبْدِئ ويُعيد﴾ ﴿ومكرُ أولئكَ هُوَ يَبُورُ﴾ والماضي نحو: ﴿وأنه هو أضحكَ وأبْكَى وأنَّهُ هُوَ أماتَ وأحْيَا﴾.

حقيقة ضمير الفصل: ضميرُ الفصل حَرْفٌ عندَ أكثرِ البَصْريين. وقال الخليل هو اسم لامحلَّ لَه من الإعراب. ونظيره على هذا القول أسْمَاءُ الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة. وقال الكوفيون له محلٌّ بِحسَب ما بعده.

هذا، ويجوز في ضمير الفصل أنْ يُعْرَبَ مبتدأً وهو وخبره خبرًا لما قبله أو أنْ يَكُونَ توكيدًا لما قبلَهُ وذلك كما في الآية: ﴿إنّكَ أنتَ علاَّمُ الغيوب﴾ وقد يمتنع أحد هذين الوجهين أو كلاهما في بعض المواضع (المغني ٢/ ١٠٤-١٠٦).